مزايا

ليلى البيلى عضو مجلس ادارة الغرفة التجارية بالقاهرة قالت ان هناك مزايا بالاستثمارات فى مصر مازالت تعد عامل ايجابى لجذب الاستثمارات الخارجية رغم ارتفاع اسعار الطاقة.

إلغاء الدعم على الطاقة للمصانع

ليس بالطاقة وحدها نجتذب الاستثمارات

منذ الاعلان عن استراتيجية تنظيم حصول المصانع على الطاقة والزيادة المتدرجة لأسعارها على مدى ٣ سنوات لتقترب من المعدلات العالمية، سادت أوساط المستثمرين ورجال الأعمال مخاوف من حدوث ارتفاع فى المنتجات الصناعية المختلفة وفى نفس الوقت هروب المستثمرين الاجانب من الحضور الى مصر للاستثمار فيها خاصة إن رخص الطاقة كان أحد عوامل الجذب لهم. ورغم ان قرارات التنظيم أوضحت أن صناعات مثل المواد الغذائية والغزل والنسيج لن تتأثر وسيبدأ خضوعها للأسعار العالمية عام ٢٠١٠، إلا أن هذا التأجيل لم يبدد كل المخاوف، فهل سيؤثر ذلك بالفعل على قدوم الاستثمارات الاجنبية إلى مصر؟

«بيزنس اليوم» فتحت ملف الطاقة والاستثمار حيث تباينت آراء من شملهم استطلاعنا ما بين الرأى الرسمى الذى تحدث عنه وزير التجارة والصناعة ورئيس هيئة التنمية الصناعية وأكدا ان اسعار الطاقة فى مصر مازالت هى الارخص عالميا وانه لا آثار سلبية على الصناعة والدليل اقبال العديد من الدول على اقامة مناطق صناعية متخصصة.. بينما على الجانب الآخر رأت قلة ان زيادة اسعار الطاقة فى الصناعة سينهى ميزة مهمة جدا واننا نجد صعوبة فى استقدام رؤوس الاموال الاجنبية للمنافسة الشديدة من الدول سواء المجاورة فى منطقتنا أو فى شرق أوروبا، فكيف سنقنع المستثمر بالقدوم وكل يوم نصدر قرارا يقلص من مزايا وحوافز الاستثمار خاصة بعد إلغاء الاعفاءات الضريبية.. اما أغلبية رجال البيزنس فرحبوا بتسعير الطاقة من عدة وجوه أولها: ان دعم اسعار الطاقة كانت تستفيد منه مصانع محدودة لا تزيد على ٤٠ مصنعا وجميعها من الصناعات كثيفة استخدام الطاقة مثل الحديد والصلب والاسمنت والاسمدة والبتروكيماويات، ثانيا: ان اغلب انتاج هذه المصانع للتصدير وكاننا نقوم بدعم المستثمر الاجنبى ودعم المواطنين فى الدول التى تستورد انتاجه فهل هذا معقول؟، ثالثا: إن هناك العديد من المزايا الاخرى التى مازالت قائمة وتحفز المستثمرين على الاستثمار فى مصر مثل رخص العمالة والموقع الممتاز والسوق الكبير، حتى ان اسرائيل لديها ٣٠ مصنعا استثماريا للاستفادة من رخص العمالة أى أن الطاقة ليست وحدها عامل الجذب. رابعا: ان الدولة ستحصل على حقها حيث سيتم توفير ١٥ مليار جنيه مما يعود بالفائدة على القطاع الصناعى وعلى المجتمع فى شكل خدمات وطرق وبنيه اساسيه، والاهم من كل ذلك انه حتى مع الزيادة فى أسعار الطاقة سنظل من أرخص الدول عالميا وأن أغلب الصناعات الرئيسية كالهندسية والغذائية والخشبية والدوائية لا تستخدم الطاقة بكثافة وبذلك لن تتأثر اسعار منتجاتها كثيرا.. ولن يعيد المستثمر الاجنبى التفكير فى الحضور بأمواله لاستثمارها فى مصر إلا فى صناعات مثل الحديد والاسمدة والاسمنت وهؤلاء لدينا منهم ما يكفى..

المهندس رشيد محمد رشيد:

السعر منافس.. والدليل الإقبال على المناطق الصناعية

المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة يرى ان اسعار الطاقة بعد تعديلها مازالت تمثل اسعارا منافسة جدا للاسواق الخارجية والدليل على ذلك الاقبال من جانب المستثمرين العرب والاجانب على اقامة مناطق صناعية فى مصر مثل المنطقة الصناعية التركية والتى تم وضع حجر الاساس لها فى مدينة ٦ أكتوبر وتضم ٣٢٠ مشروعا لصناعات السيارات، و٥٠ مشروعا لمواد البناء، بجانب المنطقة الصناعية فى مدينة برج العرب لصناعة الملابس الجاهزة بالتعاون مع الاستثمارات الايطالية، ومنطقة ثالثة باستثمارات قطرية.

وأشار الى ان الطلب العالمى لايزال يتزايد على اقامة مناطق صناعية وفى اطار ذلك تخطط الوزارة لانشاء ١٥ منطقة صناعية جديدة خلال السنوات الثلاث المقبلة، اضافة الى اعداد دراسة حول اقامة مجمع صناعى متكامل بمدينة السادات، كما توجد هناك توسعات فى مدينة العبور على مساحة ٣ آلاف فدان لاستيعاب مشاريع جديدة بنظام المطور الصناعى.

ويتوقع ان يؤدى إلغاء الدعم التدريجى خلال السنوات الثلاث المقبلة الى توفير حوالى ١٥ مليار جنيه للدولة خلال نفس الفترة والذى كان يمثل الدعم المقدم ويشكل عجزا فى ميزانية الدولة.

إيهاب سعد:

لابد من الحفاظ على مصادر الطاقة

ايهاب سعد نائب رئيس شعبة الصناعات المغذية للسيارات بغرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات يرى ان تأثير إلغاء الدعم بصورة تدريجية على الطاقة يختلف على حسب نوع كل صناعة ونسب استخدامها للطاقة ومدى النسبة الكلية لها فى تكاليف الانتاج.

هذا ما سيحدده المستثمر سواء المحلى أو الخارجى نحو قيامه بمشروع استثمارى جديد داخل الدولة، ولكن بصورة عامة فإن المستثمر يبحث عن المزايا الجاذبة لرأس المال لتحقيق أعلى معدلات ربحية.. فلو كان تعديل نظام التسعير لمصادر الطاقة المختلفة من غاز وكهرباء ومازوت وسولار مازالت افضل من الاسعار الخارجية فلابد ان يتجه للسوق المصرى.. أما إذا كانت الاسعار مرتفعة والتكاليف النهائية ستجعل انتاجه غير قادر على المنافسة فلن يتوجه وبالتالى سيكون هناك فقد لعدد كبير من المستثمرين.

وقال ان مصادر الطاقة على مستوى العالم كله لابد ان يتم الحفاظ عليها والعمل على ترشيدها وحسن استخدامها حيث تعتمد على مصادر ثلاثة اساسية هامة وتتجه الى النضوب مثل زيت البترول الذى يساهم بمعدل ٣٥٪ من اجمالى الطاقة والفحم ٢٦٪ والغاز الطبيعى نفس النسبة، وهذا يتطلب الحفاظ على عدم تناقص المخزون العالمى من هذه المصادر خاصة البترول والذى تتجه اسعاره العالمية نحو الزيادة، ومن هنا لابد من وضع سياسة لإعادة تقييم اسعار الطاقة وحسن استغلالها.

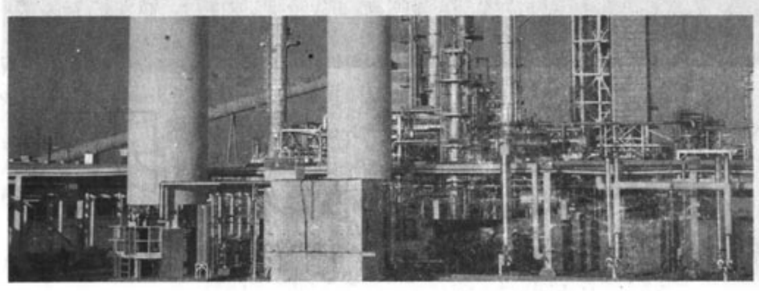

المهندس عمرو عسل:

مازلنا الأرخص.. ولا آثار سلبية على الصناعة

المهندس عمرو عسل رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية يؤكد عدم وجود سلبيات ناجمة عن عمليات رفع اسعار الطاقة المقدمة للقطاع الصناعى حيث ان اقرار سعر موحد لجميع المصانع للحصول على الطاقة من كهرباء وغاز طبيعى سيساهم فى الحفاظ على الوضع التنافسى للصناعة خاصة انها مازالت اقل من الاسعار العالمية حيث يصل سعر الغاز الى حوالى ٥,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية.

وأشار الى ان اللجنة الخاصة بتسعير الطاقة للقطاع الصناعى ستكون شاملة لجميع عناصر تسعير الطاقة المقدمة للقطاعات الصناعية العاملة بنظامى المناطق الحرة أو الاستثمار الداخلى بهدف تحقيق التوازن بين الجانبين.

واوضح انه تم تطبيق نظام تسعير الطاقة الجديد على الـ ٤٠ مصنعا التى تعد كثيفة الاستخدام للطاقة مثل مصانع الاسمنت والحديد والاسمدة مشيرا الى ان النظام يهدف الى الوصول بالاسعار الخاصة بالطاقة ومنها الغاز الى السعر العالمى وهو ٢,٦ دولار لكل مليون وحدة حرارية خلال ٣ سنوات بدلا من ١,٢٥ دولار حاليا، وتصل الى عامين للقطاعات كثيفة استخدام الطاقة.

وقال ان الصندوق الجديد الذى تم تأسيسه لترشيد ورفع كفاءة استخدام الطاقة وتشرف عليه وزارتا التجارة والصناعة والمالية برأسمال ٥٠٠ مليون جنيه يعتمد فى ايراداته على العوائد المحققة لارتفاع اسعار الكهرباء والغاز الطبيعى ويخصص لمساعدة المصانع على التكيف مع الاسعار الجديدة والعمل على تخفيض استخدام المصانع للطاقة بمعدل يتراوح ما بين ٢٥ و٣٠٪.

ماجد المنشاوى:

هل من المعقول أن ندعم الأسمنت والحديد؟

ماجد المنشاوى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة القاهرة والمتخصص فى الصناعات الدوائية، يرى انه لم يكن من المنطق ان تتولى الدولة دعم الطاقة لبعض الصناعات مثل الاسمنت والحديد ثم يتجه المنتجون لتصديره للخارج وتخسر الدولة الدعم المقدم لهم دون تحقيق استفادة للسوق المحلى.

واشار الى ان هناك صناعات استثمارية خارجية يمكن اقامتها دون تأثر بالطاقة من خلال التمتع بوجود أراض مطروحة للاستثمار بأسعار مميزة ومنخفضة اضافة الى رخص اجور الايدى العاملة.

ونفى وجود آثار كبيرة على الصناعات الدوائية مشيرا الى ان الطاقة فى تلك الصناعات تعد أقل من نسبة ٥٪ من تكاليفها الكلية وبالتالى تأثيرها على الاسعار النهائية للدواء لن يكون بالمستويات المرتفعة.

واوضح ان الشركات الاستثمارية القائمة فى المستلزمات الطبية مازالت لديها القدرة على التصدير والمنافسة لتراجع اسعارها مقارنة بمثيلاتها من المستلزمات الطبية فى الاسواق الاخرى الخارجية.

الربان رضا الله حلمى:

«الكثيفة».. المتضرر الأكبر.. وتكاليف «الخشبية» لن تزيد

الربان رضا الله حلمى رئيس شعبة الصناعات الخشبية باتحاد الصناعات وعضو الغرفة المصرية الالمانية للتجارة والصناعة، يقول انه من الطبيعى ان يتأثر المستثمر الخارجى المتجه نحو اقامة مشروعات استثمارية فى مجال الصناعات الكثيفة للطاقة، ولكن المشروعات قليلة الاستهلاك للطاقة لن تعيد التفكير فى توجهها للسوق المصرى للاستثمار فيه واقامة المشروعات الجديدة مثلما كان يحدث فى الماضى، وبالتالى يصبح الاتجاه نحو المستثمر الذى كان يحقق فائدة من رخص اسعار الطاقة المدعمة ويضع دراسات الجدوى الاقتصادية بناء على هذه الاسعار المنخفضة.

وفى هذا الاطار لابد ان ينظر ذلك المستثمر الى العوامل الاخرى التى تدعوه للاستثمار، فبالنسبة للعمالة رغم انها رخيصة مقارنة بالهندية أو غيرها.. إلا أنها عمالة غير مدربة أو مؤهلة ولا تعطى الانتاج المطلوب وبالتالى لا تعد عامل جذب للسوق الداخلى، وتجعل هناك اسواق اخرى منافسة وعلى ذلك لايمكن التوقع الا تؤثر التعديلات فى اسعار الطاقة على التوجه الاستثمارى المستقبلى مثلما كان يحدث فى الماضى.

واوضح ان الصناعات الخشبية تعد من القطاعات المنخفضة استهلاكا للطاقة ولا تمثل نسبة ملحوظة فى التكاليف الخاصة بالانتاج وتتراوح ما بين ٢,٥٪ الى ٣٪ وبالتالى لا يمكن ان يؤدى ارتفاع اسعار الطاقة الى اتخاذ قرارات عكسية من جانب المستثمرين بعدم اختيار السوق المصرى لاقامة المشروعات الاستثمارية فى تلك الصناعة.

شلبى غالب:

نحتاج لنتعلم «دلع المستثمر» من التجارب العالمية

شلبى غالب عضو مجلس إدارة شعبة قطع غيار السيارات بغرفة تجارة العاصمة، يدعو الى ضرورة تغيير اساليب الدولة نحو جذب المستثمرين وبلغة بسيطة العمل على «دلع المستثمر» والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة فى ذلك المجال، فلابد من دراسة التجارب المثيرة التى لابد ان تحظى بالاهتمام.

وقال ان دولة مثل سلوفانيا التى لا يتجاوز عدد سكانها ١,٥ مليون نسمة نجحت فى جذب استثمارات وتصدير بما يعادل ١٠٠ مليار دولار، بينما دولة مثل مصر عدد سكانها يفوق الـ ٧٥ مليون نسمة، وتصدر بحوالى ١٠ مليارات دولار فقط.

واشار الى ان هذه الدولة نجحت فى جذب غالبية المصانع الاستثمارية العالمية الالمانية وغيرها لاقامة مشروعات استثمارية لها فى سلوفانيا من خلال حوار كبار المسئولين مع تلك المصانع والتعرف على احتياجاتهم من صناعات مغذية يتم توفيرها للقطاعات الصناعية المختلفة لتكون عامل جذب لاقامة مشروعاتهم والاستفادة من مستلزمات الانتاج المتوفرة لصناعاتهم.

واشار الى ان دولة مثل تركيا والتى وصلت الى مستويات عالية من الصناعات الثقيلة جاءت نتيجة قدرتها على جذب المصانع الالمانية اليها وتدريب العمالة على التكنولوجيا المتطورة حتى تمكنت من الوصول الى مستويات هذه الصناعات المتقدمة.

واوضح ان المشكلة لم تعد زيادة سعر الطاقة وانما هناك حاجة الى عقد لقاءات مع كبار المستثمرين فى كل دولة والمسئولين من الحكومة المصرية ويتم تقديم الخدمات التى يمكن أن توفرها الدولة للمستثمرين الاجانب والتعرف على مشاكلهم والقيام بزيارات ميدانية لهم وعرض التجارب الناجحة للمشروعات الاستثمارية فى مصر حتى يكون لدى هذه الشركات الرغبة فى الاستثمار داخل الدولة.

الدكتور مدحت القيسى:

لست مع دعم القادرين لتضخيم أرباحهم

الدكتور مدحت القيسى رئيس جمعية الاعمال المصرية البولندية أكد عدم مسئوليته أن يتم تدعيم اى شىء يزيد من نسبة ربح القادرين فكيف نستمر فى تقديم الدعم لمصلحة القادرين وتضخيم أرباحهم وبالتالى فإن التخفيض التدريجى لأسعار الطاقة لن يكون مؤثرا سلبيا ولكنه سيحجم من نسب الارباح العالية والمحققة لبعض الجهات المستثمرة، ورغم ذلك فإن اسعارنا فى الطاقة مازالت منافسة بالمقارنة بالاسواق الاخرى.

ويقول ان هناك زيادة عالمية فى صناعات البتروكيماويات حيث ارتفعت خلال الشهور الثلاثة الاخيرة بمعدل ٤٪ وتتجه الى الزيادة وبالتالى لابد ان يتم تعديل الاسعار محليا طبقا لتلك المتغيرات وبالتبعية تقوم المشروعات الاستثمارية بتعديل تكلفتها طبقا للمتغيرات باعتبار ان المسار الاقتصادى يعدل بنفسه بصورة تلقائية على حسب المتغيرات.

وقال ان الطلب المتزايد على الطاقة تجعل هناك حاجة الى استخدام الطاقة الناتجة عن التشغيل وليست الطاقة المباشرة مشيرا إلى اهمية البحث عن بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة مثل استخدام الطاقة المتولدة من الرياح والعمل على تطويرها حيث بلغت عام ٢٠٠١ حوالى ٢٢٤ الف ميجاوات/ ساعة وتطورت حتى بلغت ٥٣٣ كيلووات عام ٢٠٠٤، ومن المستهدف الوصول بهذه الطاقة الى ٨٥٠ ميجاوات عام ٢٠١٠، كما ان الطاقة الشمسية المتوقع انتاجها تبدأ بحوالى ٨٩٥ ميجاوات/ ساعة، ومن المقرر بدء استخدامها منتصف عام ٢٠٠٩.

واشار الى ان المنافسة مطلوبة فى اى مشروع استثمارى واسعار الطاقة فى مصر مازالت العامل المنافس بالمقارنة بأسواق خارجية مرتفعة القيمة.

سمير عبدالفتاح:

لتر البنزين فى الصين بـ ٤ جنيهات

سمير عبدالفتاح عضو مجلس إدارة شعبة تجار الخردوات والادوات المكتبية بغرفة القاهرة، يؤكد ان بلادنا مازالت أرخص دولة فى العالم سواء بالنسبة للطاقة بتعديلاتها أو العمالة وكذلك مدخلات الانتاج مشيرا الى ان سعر لتر البنزين فى الصين يصل الى ما يعادل ٤ جنيهات بخلاف تسويقه فى مصر الذى يعد ارخص بكثير من ذلك السعر، ايضا بالنسبة للكهرباء التى تصل الى ٥ قروش فقط للكيلو وهذا يعنى ان الاسعار المطبقة فى مصر للصناعات الاساسية اقل بمراحل عديدة من الاسواق الاخرى. واوضح ان دعم الطاقة لم يكن اتجاها سليما فى مصر ومنظومة غير متزنة للسوق وكان سيتم الغاء الدعم من عليها خلال الفترة المقبلة وبالتالى ذلك التوجه يعد سليما. وقال عبدالفتاح ان هناك مزايا مازالت تمثل عناصر جاذبة للاستثمار فى مصر ومن بينها رخص الايدى العاملة وتوفر الخامات اللازمة للانتاج وكذلك الخبرات المتوافرة جميعها عوامل ايجابية للمستثمر يقوم بدراستها عند الرغبة فى اقامة مشروع استثمارى ويحدد مكان ذلك المشروع. وضرب أحد الامثلة مثل اسرائيل التى يوجد لديها ٣٠ مصنعا استثماريا داخل مصر للاستفادة من رخص اجور الايدى العاملة وتتوزع صناعاتها على الغزل والنسيج والصناعات الغذائية، كما ان الايدى العاملة فى مصر ارخص من الصين بأكثر من ٥ مرات، كما ان قرب السوق هو عنصر جاذب حيث يعد موقع مصر فى منطقة الشرق الاوسط ممتازا وقادرا على توفير امكانيات النقل والتصدير لأسواق اوروبا وافريقيا بصورة يسيرة، كما ان السوق المصرى الكبير يستوعب نسبة كبيرة من انتاج اى مشروع استثمارى كعامل محفز للانتاج والتوسع.

ابراهيم المزلاوى رئيس الشركة المصرية للصرافة اوضح ان ارتفاع اسعار الطاقة داخل القطاعات الصناعية يعد شيئاً طبيعياً مواكبا مع التغيرات العالمية وغير مؤثراً على الاستثمار.

هل يؤثر على حضور رؤوس الأموال الأجنبية؟

نبيل حسانين:
مطلوب منح مزايا لجذب المستثمرين

المهندس نبيل فريد حسانين رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات يشير الى أن تأثير زيادة سعر الطاقة على التكلفة النهائية للمنتج يختلف على حسب عنصر الطاقة فى كل صناعة حيث تشير نسبة تكلفة الطاقة لسعر البيع الى انها ترتفع فى الصناعات التعدينية والسباكة والحديد والصلب والتى تحتاج الى طاقة كبيرة تصل الى ٢٦,٩٪ فى السماد، و٢٤٪ فى الاسمنت ومعدل ١٥٪ فى الالومنيوم، و٩٪ فى الحديد والسكر ٨,٧٪ والسيراميك حوالى ٧,٨٪ والزجاج ٧٪ بينما تنخفض فى صناعات الغزل والنسيج والتريكو والحلويات.

وبالتالى فإن زيادة اسعار الطاقة سترفع التكلفة والبيع ولكن بدرجات متفاوتة فى كل صناعة. واشار الى ان المطلوب مقارنة اسعار الطاقة داخل السوق المحلى بالاسواق المحيطة كالدول العربية السعودية ولبنان وليبيا وفى هذه الحالة ستكون اسعارنا المحلية اعلى من تلك الاسواق وبالتالى فإننا نطلب من الاستثمارات العربية عدم توجهها للسوق المحلى للاستثمار نتيجة ارتفاع اسعار الطاقة مقارنة بالمطبقة لدى بلادهم، ولكن عند اجراء مقارنة بأسعار الطاقة المطبقة فى اوروبا فهناك بالفعل فارق كبير ومازالت اسعارنا اقل بمراحل من المطبقة فى الخارج. واوضح حسانين ان الاستثمار يبحث عن عناصر اساسية لإقامة اى مشروع جديد مثل العمالة الفنية والاسواق واذا لم تتوافر تلك العناصر يبدأ فى البحث عن مزايا اخرى مثل اسعار الارض المقدمة او الكهرباء ومدى توافرها.

واوضح ان منح المزايا عامل اساسى فى جذب الاستثمار خاصة إذا كانت هناك رغبة حقيقية فى تنمية الدلتا والصعيد، كما ان الحوافز الضريبية والاعفاء اللذين كانا يمنحان للمشروعات يعدان احد اساليب الجذب المهمة للاستثمار الخارجى وتنميته.

محمد المصرى:
الأجنبى كان «يضحك علينا» ويستفيد بتصدير الطاقة المدعمة

محمد المصرى رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ورئيس مجلس ادارة غرفة تجارة بورسعيد، يرى ان الاتجاه الذى اتبعته الدولة مؤخرا نحو الزيادة التدريجية لأسعار الطاقة بالمصانع يعد اتجاها سليما لأن ذلك الوضع مطبق فى اى دولة من دول العالم.. ورغم ذلك لاتزال مستويات الاسعار الخاصة بالطاقة فى مصر اقل من مستوياتها فى الاسواق الخارجية.

كما ان هناك نقطة مهمة يجب الانتباه اليها.. وهى ان المستثمر ليس المقصود ان يستثمر داخل الدولة «ويضحك عليها» لأنه يحصل على الطاقة مدعمة وبدلا من توجيه كل انتاجه لتلبية احتياجات السوق الداخلى المحلى يقوم بتصدير الجزء الاكبر للخارج وكأنه بذلك يصدر هذه الطاقة المدعومة لصالحه.. وبالتالى لم يكن ذلك فى مراحل سابقة مقبولا ولكن لابد ان يأتى المستثمر الخارجى لوجود رغبة حقيقية فى الاستثمار داخل الدولة للتمتع بمزايا تنافسية اخرى غير متوافرة فى اسواق اخرى مثل العمالة الفنية المدربة أو الموقع المتميز لمصر او السوق الكبير وجميعها عوامل جاذبة ومشجعة على الاستثمار فى الدولة.. اضافة الى الاستقرار السياسى والذى يجعل رأسمال اى مشروع فى امان بعيدا عن أى توترات أو انقلابات سياسية مثلما يحدث فى الكثير من الدول.

واشار المصرى الى انه بالنسبة لتطبيق السعر العالمى للطاقة على الصناعات الغذائية عام ٢٠٠٩ لن يشكل عبئا على منتجاتها حيث لا يتجاوز استهلاك ذلك قطاع الكهرباء، بمعدل ١,٣٪ بعكس الصناعات المعدنية التى يصل فيها استهلاك الطاقة الى ٨٦٪، والكيماوية ٩,٦٪.

حسن الفندى:
الصناعات الغذائية لن تتأثر كثيراً

حسن الفندى رئيس مجلس إدارة شركة «الحرية» للصناعات الغذائية وعضو غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات يرى ان تطبيق الغاء دعم الطاقة بالنسبة للصناعات المختلفة يتم بصورة مرحلية على الصناعات كثيفة استخدام الطاقة لمدة ثلاث سنوات، ولكن بالنسبة للصناعات قليلة الاستهلاك للطاقة مثل الصناعات الغذائية فطبقا لخطة وزارة التجارة والصناعة يبدأ تطبيقها فى عام ٢٠١٠ وتبلغ معدلات استهلاكها للطاقة بسيطة حيث تصل فى السكر حوالى ٢٢٩ كيلووات الساعة من الكهرباء، وفى البسكويت حوالى ١٥٠ كيلووات/ساعة، والمطاحن الخاصة بالقمح حوالى ٦٥ كيلووات/ساعة.

واشار الى انه بصورة عامة هناك حاجة الى اعداد المزيد من الدراسات من جانب الدولة قبل اتخاذ اى قرار يكون من شأنه تحقيق زيادة فى سعر السلعة والمزيد من الاعباء بالنسبة للمستهلك النهائى.

وبالنسبة لإقبال المستثمرين على الصناعات الغذائية خاصة مع الاتجاه لرفع الدعم عن الطاقة نتيجة استهلاك هذه الصناعات للطاقة سيكون التأثير قليلا على تكاليف الانتاج وبالتالى قد لا تشكل اثراً ملموساً على اقبال المستثمر نحو هذه الصناعات.

طارق السلاب:
الشرائح أفضل من التسعير الموحد

طارق السلاب رئيس شعبة البويات بغرفة تجارة القاهرة يرى ان اتجاه الدولة نحو تعديل اسعار الطاقة يعد ضرورة للحصول على حقوقها.. ولكن المطلوب أن تتم مراعاة المستثمر خاصة الاجنبى لجذبه داخل البلاد وفى ظل المنافسة المحتدمة لجذب الاموال الخارجية، خاصة ان هناك استثمارات عربية واجنبية اتجه تفكيرها للاستثمار داخل مصر مثل تركيا واسبانيا والصين وقطر والسعودية وروسيا من خلال المناطق الصناعية المتخصصة.

وبالتالى لابد من التفكير فى هؤلاء المستثمرين والعمل على تشجيعهم للاستثمار والتوسع فى مشروعات جديدة وقائمة.

واشار الى أهمية وجود سياسة لتطبيق التسعير الجديد للطاقة من خلال فئات وشرائح مختلفة يتم اعدادها من خلال مؤسسة دولية. وبحيث يتم مجاملة المستثمر الخارجى فى اعداد هذه الشرائح والفئات المختلفة ولا يتم تطبيق نظام تسعيرى موحد على الجميع.

ويرى ان اعداد تلك الشرائح المختلفة سوف تكون عامل جذب للاستثمار وليس طاردا لها خاصة ان رأس المال يبحث عن أفضل المزايا المقدمة حتى تشجعه على الاقدام والاستثمار للأموال، وهناك حاجة شديدة الى هذه الاستثمارات التى تعنى خلق المزيد من فرص العمل وايضا توليد مصادر دخل تؤدى الى وجود حركة للسوق وبالتالى التشجيع على زيادة معدلات الانتاج ودوران حركة النشاط الاقتصادى.

اللواء عفت عبد العاطى:
مزايا أخرى كثيرة لجذب المستثمرين

اللواء عفت عبدالعاطى رئيس شعبة تجار وموزعى ووكلاء السيارات بغرفة تجارة القاهرة، يبدأ حديثه مشيرا الى ان الدعم على الطاقة مازال موجودا داخل مصر حيث يتم زيادته بصورة تدريجية حتى عام ٢٠١٠ وبالتالى مازالت المستويات المطبقة اقل من نظرائها من الدول.. ولكن بالنظر الى الاغراءات ومزايا الجذب الاخرى للمستثمر بخلاف الطاقة فهناك الضرائب على الدخل التى تراجعت من نسبة ٤٠٪ الى ٢٠٪ وبالتالى فإن ٥٠٪ تخفيضا لابد ان يكون عاملا ايجابيا ومشجعا على الاستثمار داخل مصر.

ونفى وجود اية اثار سلبية على صناعة السيارات او تجميعها داخل السوق المحلى جراء ارتفاع اسعار الطاقة مشيرا الى ان سمعة تلك الصناعة تعد من الصناعات الهندسية التى يصل فيها استهلاك الكهرباء ضمن تكاليف الانتاج حوالى ٠,٦٪ فقط وبالتالى تشكل جزءا مهما من تكاليفها ولن تتأثر بصورة ملحوظة من الزيادة المحققة.

وقال ان القرار يستهدف بصورة أساسية الصناعات كثيفة استخدام الطاقة مثل الاسمنت والالومنيوم والحديد والاسمدة والصناعات المعدنية والكيماوية.. وهى الصناعات التى مثلت عبئا كبيرا على خطة الدولة لانتاج عينات مثل الحديد الاسفنجى والتسليح.

وبصورة عامة فإن الاحصاءات تشير الى ان الاحتياجات السنوية للمشروعات كثيفة استهلاك الطاقة تمثل ٧٨٪ من الاستهلاك الكلى لقطاع الصناعة الحالى.. وهناك اتجاه لزيادته خلال السنوات المقبلة مع التوسعات الجديدة المخططة.

الدكتور نادر رياض:
الأسعار العالمية تفرض التغيير

الدكتور نادر رياض رئيس مجلس ادارة شركة «بافاريا مصر» ورئيس لجنة الصناعة بجمعية رجال الاعمال المصريين، وممثل لجنة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات بجهاز حماية المستهلك، يبدأ حديثه متسائلا هل من الطبيعى ان تتجه مستويات الاسعار فى الاسواق المختلفة من دول العالم نحو التغير والزيادة ويظل هذا العنصر المهم من عناصر التكاليف الانتاجية وهو سعر الطاقة ثابتا فى مصر دون تغيير لتظل تتحمل خسائر الدعم الذى تقدمه للمحافظة على ثبات مستويات الاسعار دون تغيير؟!

وقال ان هذا بطبيعة الحال غير منطقى لذلك يصبح اتجاه الدولة نحو التطبيق التدريجى لزيادة سعر الطاقة عاملا مواكبا للمتغيرات فى الاسعار العالمية. واشار الى عدم الربط بين تلك الزيادة التدريجية فى السعر وبين اتجاه المستثمر للاستثمار فى الدولة، لأن بكل بساطة المستثمر لم يكن يأتى للسوق المصرى لمجرد دعم الطاقة فقط بل كانت هناك عوامل اخرى عديدة ومزايا مازالت قائمة تعد عامل جذب لهذه الاستثمارات سواء المحلية أو الخارجية يأتى فى مقدمتها عنصر الامان لرأس المال وعدم وجود توترات سياسية، اضافة الى ذكاء العامل المصرى وعدم الاقتصار فقط على رخص الاجور مقارنة بالدول الغربية.. وبذلك هناك مزايا عديدة مازالت تجعل الاستثمار داخل الدولة عاملا جاذبا.

د. حسن الشافعى:
الزيادة سيتم تحميلها على المستهلك

الدكتور حسن الشافعى رئيس مجلس الأعمال المصرى الرومانى وعضو مجلس ادارة جمعية رجال الأعمال المصريين يوضح ان الزيادة التدريجية المتحققة فى اسعار الطاقة داخل السوق المحلى رغم انها من الطبيعى ان تؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج إلا انه فى النهاية سيقوم المستثمر بتحميلها على المستهلك حيث سيرتفع سعر البيع وبالتالى لا توجد مخاوف من عدم اقبال المستثمر نتيجة زيادة الطاقة.

وبصورة عامة ليست المخاوف من تلك الزيادة ولكن هناك نقطة اساسية تتمثل فى التقلبات فى القرارات الاقتصادية حيث يفضل دائما المستثمر الاستقرار فى تلك التشريعات والتى بناء عليها يقوم بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، ولكن لابد من التأكيد ان مصر مازالت دولة آمنة ومشجعة على جذب الاستثمارات الخارجية من خلال المزايا المتوافرة مثل النظام الضرائبى والقدرة على المنافسة داخل السوق فى ظل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار.

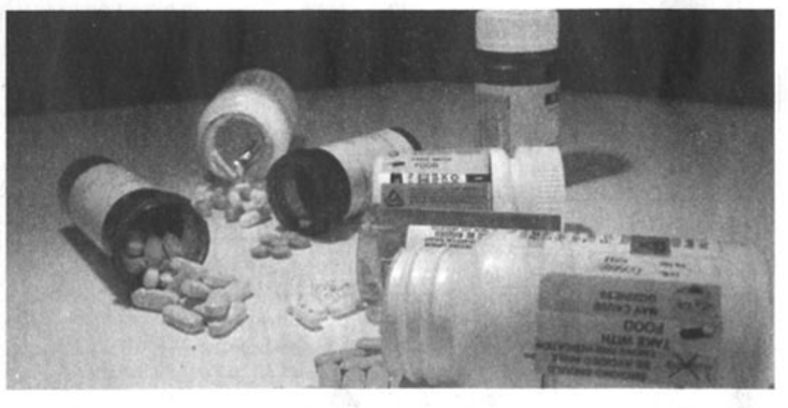

ناجى ألبير:
المطلوب البحث عن مصادر بديلة للطاقة

د. ناجى البير رئيس مجلس إدارة شركة استارز للصناعات الهندسية ونائب رئيس شعبة الصناعات الكهربائية باتحاد الصناعات - يرى ان هناك حاجة لايجاد بدائل لمصادر الطاقة التقليدية وهى الطاقة البديلة كالشمسية والهوائية كمصادر غير ملوثة للبيئة وهناك اماكن عديدة يمكن الاستفادة منها فى تحقيق ذلك الهدف مثل منطقة البحر الاحمر التى يمكن من خلالها القدرة على توليد الطاقة الشمسية.

وأشار الى ان تلك المصادر يمكن استخدامها محليا اضافة الى بيع الفائض منها للأسواق الخارجية وهذا ما يمكن ان يكون عامل جذب للمستثمر حيث يوجه أمواله فى دول لديها القدرة على استخدام التكنولوجيا والبحث عن مصادر بديلة للطاقة. لأنه وبطبيعة الحال ارتفاع اسعار الطاقة التقليدية لابد ان تجعل المستثمر يعيد التفكير والدرسات نحو التوجه لتلك الاسواق التى تزيد من اسعار الطاقة لديها، مع الاخذ فى الاعتبار انه تم الغاء مزايا الاعفاء الضريبى التى مازالت الكثير من الدول تطبقها كعوامل جذب.